الفصل الثانى

الإطار النظرى للرسالة

عملية صنع السياسة التعليمية

إن عملية الاختيار بين الأولويات المطروحة أمام صانع القرار التربوى ليست بالامر الهين ، إذ تسبق عملية اتخاذ القرار عملية صنع السياسة التعليمية التى يتم وضعها بناء على ما تتضمنه السياسات العامة الأخرى ، وعلى أساس التنسيق والتكامل بينهم (١) .

ويتطلب هذا الوضع من صانع السياسة التعليمية أن يملك الحساسية السياسية والتفهم المتخصص للمناخ السائد فى الدولة ، والذى يحتم عليه تخطيط ورسم سياسة تعليمية تراعى فيها كافة الأبعاد والنتائج المترتبة على اختيار سياسة معينة دون الأخرى (٢) .

إن توافر المعلومات الكمية والكيفية وتحليلها بصورة روتينيه يساعد الحكومة ، والقيادة المسئولة على اختيار السياسة الأفضل واتخاذ القرار التربوى الذى يتلاءم ويتكيف مع الظروف المحيطة (٣) .

ويهدف هذا الفصل إلى بيان وعرض عملية صنع السياسة التعليمية من خلال أربعة أجزاء :

أولا : أسس صنع السياسة التعليمية .
ثانيا : العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية (بيئه صنع السياسة) .
ثالثا : آليات ومؤسسات صنع السياسة التعليمية .
رابعا : خطوات صنع السياسة العامة ومنها السياسة التعليمية .

بحيث يتحدد الإطار النظرى للدراسة الذى يمكن أن نستخرج منه المعايير اللازمة للمقارنة بين الدولتين، والأسس العلمية لاقتراح تطوير عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر .

---

1) **Unesco. World Education Report**1991, Paris 1991. P.44.

2) Hallak, **Jacques in the Future: Setting Educational Priorities in the Developing World. Unesco,** International Institute for Edueational Planning. Pergaman Press 1990 P.76.

3) Blaug, Mark et al., **Planning Education For Reducing Inequalities.** an IIEP Semimar. **Unesco.,** Paris. 1981 p 44.

obeikandi.com

مبادىء صنع السياسة التعليمية :

يراعى صانعو السياسة عدداً من الأسس عند قيامهم بصنع وتصميم سياسة تعليمية جديدة يذكر منهـا :

١- الارتباط باحتياجات المجتمع وسماته وفلسفته التربوية :

يذكر أن أى سياسة تعليمية تشتمل على جميع عناصر العملية التعليمية بحيث يراعى عند وضع الحلول أن تكون حلولا واقعية ، قابلة للتطبيق ، ونابعة من المجتمع الذى يعد نظام التعليم جزءاً لا يتجز منه . وواقع الأمر أن القيام بإصلاح نظام التعليم يترتب عليه آثار ، ونتائج سلبية وإيجابية ، والعبرة بتفوق النتائج الإيجابية عن السلبية (١) .

ويلاحظ أن أى مشكلة تنشأ فى نظام التعليم ، يحاول المسئولون والقيادات أن يجدوا لها الحل المناسب ، ولكن نجدهم يختلفون فى إدراكهم للمشكلة وحجمها ، لأن كلا منهم ينظر إليها بطريقة مختلفة عن الآخر ، ويتبع ذلك الوصول لمرحلة صياغة السياسة التى يتم التوصل إليها بعد الكثير من المفاوضات والمساومات التى يتبلور عنها - فى النهاية - حلول وسط يتفق عليها صانعوا السياسة (٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التعليمية يفترض ألاّ تنبع من فراغ، إنما تنبثق من خلال المجتمع والقيم والمبادئ الحاكمة فيه والتى يصعب تجاهلها ، بل يجب أن تعبر بصدق عن طبيعة الحياة الاجتماعية التى تمثلها والتى تسعى لتأكيد مبادئها وتعزيز قيمها (٣) .

ولا تستطيع مؤسسات التعليم أن تعمل فى عزلة عن المؤسسات العامة الأخرى الموجودة فى المجتمع ، بل لا بد من الاتساق والتناغم فى العمل ، مما يعنى أن هناك منطلقات فكرية عامة تنبع من المجتمع وتشكل ما نطلق عليه فلسفة المجتمع ، وهى التى ينبثق منها عدد غير قليل من السياسات العامة (٤) .

---

1) Blaug, Mark et al., Op. Cit P. 55.

2) Hallak, Jacques Op. Cit. p 60.

(٣) سعيد إسماعيل على « فلسفات تربوية معاصرة عالم المعرفة العدد ١٩٨ - يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت يونيو ١٩٩٥ ص ص ٢٥ - ٣٥ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٠ .

إن التربية هى – فى الأصل – عملية اجتماعية تستمد مادتها من ثقافة المجتمع وطموحاته ، وتنطلق من إطاره الفلسفى العام ، ولذا يصعب على صانع السياسة أن يصنع سياسة تعليمية ذات كفاية وفاعلية مالم يكن على وعى بسياسات المجتمع العامة ، وباقتصاده وبالتيارات الفكرية السائدة فيه وبتفاصيل المنظومة التعليمية من الداخل إلى جانب معرفة ما يدور فى المجتمع من حركات فلسفية واجتماعيه تؤثر فى خط سير واتجاه أى سياسة تعليمية جديدة (١) .

ولا يمكن تصور سياسة تعليمية إلا وهى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات المجتمع والخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولهذا ينبغى ترجمة احتياجات المجتمع وخطة التنمية إلى مضمون تعليمى ، مع الالتزام بالحركة والمرونة داخل العملية التعليمية لمواجهة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية (٢) .

ومن الأهمية بمكان أن يقوم صانعو السياسة التعليمية بوضع الخطط والبرامج التعليمية التى تؤدى إلى تزويد المجتمع بالخبرات والمهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتلبية احتياجات المجتمع بوجه عام .

وتجدر الإشارة إلى أن فئات فى المجتمع من خارج مؤسسة التعليم تلعب دوراً مؤثراً فى رسم وصنع السياسة التعليمية من بينهم السياسيون والإعلاميون :(٣) .

«فالسياسيون هم الذين يضعون السياسة العامة على أساس أنهم هم الذين يحددون مقدار الموازنة التى ستنفق على التعليم ، وبالتالى قد تؤدى إلى إنجاح أو فشل أى سياسة تعليمية عامة .

أما الإعلاميون فيتركز دورهم فى تشكيل الرأى العام وتوجهاته نحو أى سياسة تعليمية عامة جديدة " (٤) .

---

1) Krepel Thomas et al. th**National goals for Education challenges in Policy Measurements and Research.**Paper presented at the annual meeting of the National Congerence of Educational Professors, Fargo, 1991 P. 16 .

2) **Unesco. World Education Report 1991**,Op cit p. 95 .

(٣) سعيد اسماعيل على . مرجع سابق ص ٤٤

4) Louglo, Jane and Lean, Martin Mc. **The Control of Education. International Perspective on the Centralization - decentralization debate,** London: Hernemann Educational Books Ltd. 1985 - pp 90 - 95 .

٢ - العقلانية :

تتفق معظم أدبيات النظم التعليمية على أهمية مبدأ العقلانية فى صنع السياسة التعليمية وتصميمها سواء على المستوى المركزى أم على المستوى المحلى . ويقصد بالعقلانية (١) ان تتسم السياسة بالموضوعية وعدم التحيز لفئة على حساب فئات أخرى ، مع الاهتمام بقواعد الجودة والمنطق والتسلسل التدريجى فى النمو ، وعلى أهمية الأخذ فى الاعتبار أن تكون السياسة مقبولة من المستفيدين منها ، وتتمشى مع السياسات العامة الأخرى للحكومة وتتسق معها .

ومن المهم أن نشير إلى عامل قبول السياسة من قبل المستفيدين منها ، وكذلك من قبل المنفذين لها لأنه فى حالة عدم قبولها ، من المحتمل أن يؤدى هذا الوضع إى عقبات ومشاكل فى التنفيذ ، وهنا يأتى دور الإداريين المنفذين للسياسة ، ومدى اقتناعهم بها واقتناعهم بأنها الأسلوب الصحيح لتحقيق الصالح العام ، وتنفيذ الأهداف القومية (٢) .

وحتى يمكن تنفيذ الأهداف القومية بالصورة المطلوبة يتعين أن تتصف بالوضوح والعقلانية ، وأن تكون مصاغة بلغة سهلة ومباشرة وبألفاظ لا تحتمل الازدواجية والغموض فى المعنى ، وتقديمها بصورة عقلانية ومقنعة للرأى العام . وهذه القضية فى حد ذاتها « عقلانية السلوك أمام الرأى العام » يجب أن يدخلها صانع السياسة فى حسابه قبل الإقدام على صنع أى سياسة واتخاذ قرار بشأنها .

ومن العوامل (٣) الأخرى التى يجب أن يراعيها صانع السياسة عند قيامه بوضع سياسة تعليمية جديدة :

- القوى التى تؤثر وتتأثر من جراء تنفيذ هذه السياسة داخل مؤسسات التعليم .
- رد فعل هذه السياسات على القوى الأخرى المعنية بالموضوع من خارج مؤسسات التعليم .
- إمكانات وقدرات جهاز التعليم على التعامل مع السياسة الجديدة .

ويقودنا الحديث عن عقلانية السلوك أمام الرأى العام الى موضوع اختيار سياسة عقلانية من بين البدائل المطروحة أمام صانع السياسة. (١) والسؤال هو :

---

(١) سعيد إسماعيل على - مرجع سابق ص ٤٤ .

2) Archer, Margaret S. Educational Politics: A Model for their Analysis in Lun Mc Nay and Jenny Ozga (editors). **Policy. Making in Education: The Breakdown of Consensus.** Pergeman Press Ltd. Open university Book London, 1985. p. 78.

3) Macfarlen, Franklin Warren et al., **The Management game simulated decision making** . New York: Macmillian 1985 p.75.

لماذا يختار صانع السياسة البديل (أ) بدلا من (ب)؟ وهل هناك أسباب علمية وعملية مقنعة وظروف داخلية وخارجية أدت بصانع السياسة إلى هذا الاختيار ؟

وواقع الأمر أن صانع السياسة لا يجب أن يقع اختياره على سياسة مثالية ، لأن الظروف المحيطة - الداخلية والخارجية فى الواقع - قد تكون أبعد ما تكون عن المثالية ، ولكن من المهم اختيار أفضل البدائل المطروحة التى تتواءم مع الظروف والإمكانيات والموارد المتاحة (٢) .

٣ - اقتناع الرأى العام:

لا يحكم صانع السياسة فى اختياره الظروف والإمكانات والموارد المتاحة فقط ، ولكن هناك عامل آخر هام هو «شعور» صانع السياسة بأن مثل هذه السياسة يمكن أن تنال رضا وقبول الجمهور المستهدف واقتناعه ، على أن يطرحها على هذا الجمهور فى توقيت مناسب للتحرك ، ويراعى عند الإعلان عن سياسة تعليمية جديدة أن تخدم الجمهور العريض ، وأن يتم ذلك بأسلوب عقلانى منطقى . ومن هذا المنطلق تصبح هذه السياسة مقبولة ومقنعة جماهيريا لأنها سياسة عقلانيه ورشيدة (٣) .

إن اقتناع ورضا الجمهور أو الجماعة المستهدفة ليس بالأمر السهل أو الهين ، بل يجب على صانع السياسة أن يراعى وجهات نظر هذه الجماعة ، وبالأسلوب والصورة التى تحقق مصالحها أولا ، وتتكون الجماعة المستهدفة من جميع الأفراد الذين يمكن أن تمسهم أو تؤثر فيهم هذه السياسة الجديدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ولذا فإن أى سياسة توضع ، يتم تشكيلها وتصميمها من خلال السياق السياسى والاجتماعى السائد فى المجتمع ، ووفقا للمبادئ والقيم المتعارف عليها فيه (٤) .

وتؤيد ناديه جمال الدين (٥) هذا الرأى على أساس ان " أى نهضة فى مجال التعليم تعتمد اساسا على التأييد الاجتماعى لها حيث ان افراد المجتمع هم أول المستفيدين منه " .

---

1) English, Fenwick W. et al.,**Leading into the 21 st Century**California, Corwin Press. Inc. Vol 9 1992 pp. 9 - 10.

2) Kerr, Donna**H. Educational Policy : Analysis, Stnucture and Justification** . NewYork: David Mckay Co. Inc. 1976 p2.

3) Ibid. p.3.

4) Ibid. p.5.

(٥) ناديه جمال الدين . " منهجيه تقويم السياسة التعليمية " فى هدى محمد مجاهد وامانى قنديل (محرران) **منهجية تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر** اعمال الندوة الاولى للبرنامج - اصدار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - ابريل ١٩٨٨ - ص ١٤٥ .

وفى العصر الحالى ، تلعب شبكات التليفزيون فى جميع أنحاء العالم دوراً مؤثراً فى تشكيل الرأى العام وتكونه ، وذلك من خلال استثمارها وتوظيفها للقضايا الهامة التى تشغل المجتمع (مثل قضية أزمة التعليم) إذ تستضيف البرامج التليفزيونية أصحاب الرأى والمشورة فضلا عن أصحاب الخبرة والاختصاص لمناقشة وتحليل هذه القضايا وتوضيح مدى عقلانيتها ومنطقها من عدمه .

وهناك من يرى أن شبكات التليفزيون الأمريكية من أكثر الشبكات التى تستخدم هذه البرامج للتأثير على الرأى العام وتوجهاته وإقناعه بعقلانية سياسة معينه وذلك بالطبع إلى جانب البرامج الترفيهية .

ويبدو هذا الأسلوب فى برامج الحوار حيث يعلن عن موضوع المناقشة ، والذى يكون فى الغالب، أحد موضوعات الساعة التى تهم الرأى العام ، ويدعى أصحاب الآراء من الاتجاهات المختلفه ، ويعبر كل طرف عن رأيه ويدافع عن وجهة نظره ، ويعرض أمام المشاهدين أسباب تفضيله لسياسة ومعارضته لأخرى (١) . ومن خلال الحوار والمناقشات ، يقتنع المشاهد بوجهة نظر معينة من ضمن ما طرح أمامه فيتحمس لها ويقتنع بها . وبهذا الأسلوب يتكون الرأى العام لدى الجمهور العريض .

وفى مصر ، توجد برامج حوار ومناقشات كثيرة فى التليفزيون المصرى ، يدعى لها الخبراء والمتخصصون فى المجال ، بالإضافة إلى الشخصيات العامة ، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى ، كما تعرض جلسات مجلسى الشعب والشورى ، وما يدور فيها من مناقشات بين حكومة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ، والجدير بالملاحظه أرتفاع نبرات النواب وهم يدافعون عن وجهة نظرهم اويشجبون وستنكرون تياراً أو سياسة مضادة لمصالحهم ومصالح أهل دائرتهم ، وهذه البرامج تؤدى – فى النهاية – إلى بلورة رأى عام مؤيداً أو معارضاً لسياسة عامة معينة .

---

1) Hughs, John F. and Mills, Olive (eds.). **Formulating Policy in Post Secondary Education**. American Coumcil on Education, Washington 1975 pp 47-57.

٤ - الواقعية وإمكانية التطبيق (١):

إن أى سياسة تعليمية ينبغى أن تنبع من الواقع ، وتعمل على تحويل البرامج إلى إستراتيجية وخطة يمكن تنفيذها وفقا للأوضاع الراهنة على أرض الواقع ، وبناء على البنية الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية المتوافرة حاليا وفى المستقبل . وتؤيد ناديه جمال الدين هذا الرأى وتؤمن بأنه " بدون سياسة واضحه المعالم فإن التخطيط لها يصبح مستحيلا " . (٢)

ولما كانت الإمكانات الاقتصادية المتاحة لا تستطيع أن تعنى بتحقيق جميع الغايات والأهداف القومية الموضوعة ، لذا يجب ترتيب المشروعات وفقا لأهميتها النسبية وقابليتها للتطبيق ، والحقيقة أن قصور الإمكانات يؤدى بالضرورة إلى التركيز على المشروعات الأكثر أهمية للمجتمع ، والتى تتمتع بإمكانية التطبيق السريع والكفء . (٣)

٥ - الشمول:

إن أى سياسة تعليمية يتم تصميمها لا تستطيع أن تركز على مجال دون الآخر، فلا تركز على تطوير المناهج دون الاهتمام بتحسين أحوال المعلم ، أو الاهتمام بتطوير وتحديث طرائق التدريس وإهمال الأبنية التعليمية ، لذا لابد من النظرة الشاملة للعملية التعليمية والابتعاد عن النظرة الجزئية الضيقة عند صياغة سياسة تعليمية جديدة وفقا للموارد المتاحة (٤) .

ولايعنى ذلك أن نركز على جميع المجالات فى آن واحد ، بل نأخذ بسياسة الخطوة خطوة مثلما حدث فى مؤتمرات التعليم ، حيث بدئ بدراسة المرحلة الابتدائية فى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ ، ثم دراسة التعليم الإعدادى فى مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ ، وهناك اتجاه لتكملة هذه المسيرة بعقد مؤتمر لدراسة أحوال المعلم وآخر لدراسة التعليم الثانوى ، وبذلك يتحقق الشمول بدراسة جميع مراحل التعليم الثلاث (ابتدائى - إعدادى - ثانوى) ، فضلا عن دراسة أحوال المعلم على أساس أن العملية التعليمية - هى فى الجوهر - طالب ومعلم .

---

1) Carron, Gabriel and Chau, Ngoe**Reduction of Regional Dis parities. The Role of Educational Planninoj** Internctional Institute for Educational Planning. Paris. Unesco Press 1981 pp. 96 - 100.

(٢) ناديه جمال الدين . مرجع سابق ص ١٤٥ .

(٣) مختار حمزه وعبد الفتاح جلال وأحمد التركى - **التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفى فى البلاد العربية** - المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى - سرس الليان ١٩٧٢ ص ٦٥ .

4) Faure, Edgar et al. Learming To Be. Uneco. Paris 1971 p. 171.

٦ - التكامل والترابط:

لا تنعزل العملية التعليمية عن غيرها من عمليات التطوير والإصلاح والتغيير فى النظم الأخرى فى مختلف القطاعات ، فوزارة المالية مثلا مسئولة عن توفير السيولة اللازمة لتقديم خدمات التعليم المختلفة ، ووزارة الإعلام مسئولة عن تقديم وبث خدمات تعليمية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، كما تقوم الأسرة وأعضاؤها من أمهات وآباء بغرس القيم والمبادئ التى تسهم فى تكوين المواطن ، وبذلك تطبق ما يتلقاه الطالب فى البرامج الدراسية بصورة عملية .

ويفهم من ذلك أن لكل قطاع أو مؤسسة من مؤسسات الدولة والمجتمع دورا محدد ا فى إطار من التفاعل والتكامل والتنسيق مع المؤسسات التعليمية حتى يمكن - فى النهاية - تحقيق الأهداف القومية المرجوة (١) .

أما عن الترابط فيقصد به الاتساق بين الأهداف القومية التى يتم وضعها بصورة محددة وواضحة ومتدرجة من المستوى العام إلى المستوى الخاص (٢) . وهذا بالإضافة إلى الترابط والتنسيق مع السياسات العامة الأخرى فى المجتمع ، وذلك على المستوى الأفقى إلى جانب تحقيق التتابع ، والنمو على المستوى الرأسى بين جميع المراحل المتتالية للسياسة (٣) .

إن عملية الترابط بين فلسفة التربية والسياسة التعليمية القومية التى يتم وضعها يعد أمراً ضروريا للغاية ، ومن هذه السياسة القومية تنبثق إستراتيجيه عمل وفقا للاتجاهات الرئيسية فى تطوير وإصلاح التعليم القائم (٤) ، ومن إستراتيجية العمل هذه يتم وضع خطة التعليم ، وهى إما خطة إصلاح خمسية أو عشرية بناءً على ما يتعلق عليه ، وتأتى بعد خطة التعليم مرحلة وضع تفاصيل البرامج التنفيذية للخطة التى تم اعتمادها .

ويبدأ التسلسل الهرمى المتدرج بالتعرف على فلسفة التربية فى المجتمع ، ومن خلال الارتباط بمبادئ هذه الفلسفة تتبلور سياسة تعليمية قومية ينبثق عنها إستراتيجية عمل تمثل حلقه الوصل بين السياسة التعليمية وخطة التعليم ، ومن الخطة تخرج التفاصيل والبرامج التنفيذية وتحتل قاعدة الهرم (٥) .

---

1) Faure, Edgar et al. Op. Cit p. 172.

2) Holmes, Brian. **Comparative Education : Some Consideration of Method.** London: George Allan - Union 1981. pp 53-54.

3) Ibid. p. & 55.

(٤) وهيب سمعان ومحمد منير مرسى . **المدخل فى التربية المقارنة** . الطبعة الثالثة - القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية (د .ن) ص ٤٣ .

5) Faure, Edgar et al., Op Cit p 171.

إن صانعى السياسة التعليمية عندما يقومون بواجبهم فى صنع السياسة التعليمية محكومون بعدد من التوجهات المعيارية ، وهى فى الأصل عناصر اجتماعية تعمل فى كل متكامل ومترابط ومتداخل بحيث يؤثر كل عنصر منها على العناصر الأخرى فى نطام التعليم (١) .

٧- الاستمرارية:

بمعنى أن تصنع السياسة وتوضع أهدافها مع الأخذ فى الاعتبار أن عمليات التنفيذ ستأخذ فترة زمنية قد تمتد لعدة سنوات تتراوح بين الطول والقصر ، وتبقى الأهمية فى استمرار تنفيذ السياسة وبرامجها الموضوعة ومتابعة الأهداف ، وما تحقق منها ومدى التقدم الذى أحرز فيها (٢) .

إن الاستمرار والتواصل فى التنمية النابعة من سياسة التطوير والتحديث - بلغة أخرى Sustainability - أمر بالغ الأهمية ، إذ ليس المهم صنع سياسة تعليمية جديدة ورشيدة ، ولكن الأهم هو الاستمرار فيها ، والسير على خطاها حتى يتحقق المراد .

٨- المرونة:

وهى من الأسس الهامة التى يجب أن تتحلى بها أى سياسة تعليمية جديدة ، بمعنى أن صانعى السياسات لا يجب أن يضعوا برامج أو يتخذوا إجراءات تتسم بالجمود وغير قابلة للتعديل ، بالإضافة إلى أنه عند التنفيذ ، يلاحظ أن هناك إجراءات لابد من تعديلها لتتفق مع ظروف الواقع ، فضلا عن أن أى متغيرات جديدة فى المجتمع تستوجب عمل تعديلات مثل : وقوع زلزال أو هطول سيول فى منطقة ما ، من أجل هذا ، يجب أن تتصف السياسة بالمرونة بحيث تعدل وفقا للظروف المتغيرة وعلى ضوء نتائج التنفيذ الفعلى ، وفى نفس الاتجاه العام الذى رسمته الأهداف القومية الموضوعة (٣) .

---

(١) محمد منير مرسى . **الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة** . عالم الكتب القاهرة ١٩٩٣ ص ١٨ .

(٢) مختار حمزه وعبد الفتاح جلال وأحمد التركى . مرجع سابق ص ٦٧ .

3) Faure, Edgar et al., Op. Cit p. 175.

٩ - النظرة المستقبلية :

إن أى سياسة تعليمية يتم تصميمها هى فى جوهرها عملية مستقبلية تهدف إلى حصول كل طفل على أساسيات التعليم من منطلق حقه المدنى كمواطن فى المجتمع ، وكضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، والتقدم الثقافى للأمة .

ومن الأهداف المستقبلية (١) العامة التى تسعى حكومات عديدة إلى تحقيقها من خلال سياستها التعليمية الآتى :

- جعل التعليم الابتدائى إلزاميا لجميع الأطفال فى سن التعليم .
- مد التعليم الابتدائى للمناطق النائية والمنعزلة .
- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم .
- التوسع فى التعليم العالى والثانوى .
- ربط المدرسة ومناهجها بمجالات العمل المطلوبة لتحقيق التنمية .
- خفض تكاليف التعليم إلى أدنى حد مع الارتفاع بالجودة .
- خلق موارد جديدة واستخدامها الاستخدام الأمثل .
- اختلاف مضامين مناهج الريف عن الحضر بحيث تتماشى المناهج مع أسلوب الحياة المتبع فى كل منطقة .

ثانيا : العوامل المؤثرة فى صنع سياسة تعليمية :

تعتبر عملية صنع السياسة التعليمية فى البلاد المختلفة وليدة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى نشأت فيها ، ويرجع الاختلاف فى عمليات صنع السياسة التعليمية إلى الاختلاف فى تلك العوامل دائمة التطور والتغيير فيما ينعكس على عملية صنع السياسة التعليمية .

---

1) Carron, Gabriel and Chau, Ngoe. Op. Cit pp. 96-110.

وفيما يلى عرض لمجموعة من العوامل المؤثرة فى صنع السياسة التعليمية :

١- العوامل السياسة :

أ - الاستقرار السياسى :

إن استقرار المؤسسات واستقرار السياسات العامة يتطلب استقراراً سياسياً فى البلاد ، وعدم اللجوء لأعمال العنف والإرهاب التى تضر باقتصاديات البلاد وتعطل عمليات التنمية وتوقف أى تطوير أو تحديث مطلوب ، ولذا فإن استقرار مؤسسات الدولة ومنها المؤسسات التعليمية أمر مرغوب حتى يتسنى للسياسة العامة الموضوعة أن تسير وفقا للجداول الزمنية المزمع تطبيقها (١) .

ومن الجدير بالذكر أن الاستقرار السياسى فى البلاد ينعكس بصورة إيجابية على الساسة العامة ، وعلى الاقتصاد ككل ، مما يعنى ارتفاع مستوى المعيشة ، واقبال الأفراد والأسر على تعليم أبنائها والاستفادة من الخدمات التعليمية التى توفرها الدولة ،وبناء على الطلب المتزايد على التعليم تستجيب الدولة فتقوم بزيادة مخصصات التعليم حتى يتاح مد خدماته إلى المناطق البعيدة ، والمناطق المزدحمة بالسكان التى لا تكفى مدارسها أعداد الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالتعليم (٢) .

وترتبط عمليات التنمية والتطوير والتحديث فى كل البلاد بحالة الاقتصاد المحلى ، وكذا حالة الاقتصاد العالمى ، والعلاقات التجارية الدولية ، وعلى الرغم من التنافس بين الدول الكبرى فى الأسواق العالمية وقواعد الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT التى تشجع نمو التجارة ، وتحريرها بين الدول ، وإزالة الحواجز التجارية بينها إلا أن إحراز تقدم فى مجال التجارة العالمية ، والتعاون الدولى بين الدول ، وخاصة فى مجال التعليم ، مازال متواضعا ، وفى أحيان كثيرة يكون على حساب الدول النامية وظروفها الاقتصادية الصعبة (الديون وخدماتها على سبيل المثال) (٣) .

---

1) Morgen thou Hig. Polities amang Nations- Now York: Prentice Hall Inc. 1975 P. 52

(٢) اليونسكو . **تأملات فى مستقبل التنمية التربوية** . ترجمة أنطوان خورى - باريس ١٩٨٦ - ص ص ٦٩ - ٧٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن الساسة التعليمية التى يتم وضعها فى ظل استقرار سياسى داخلى وتعاون دولى ، تصمم مناهجها على الدعوة للسلام ، ونبذ الحروب ، والتعريف بأضرارها ، وآثارها على المجتمع ، كما تدمج مفاهيم التعاون الدولى ونزع أسلحة الدمار وإحلال السلام .. الخ فى المناهج عند تحديثها مع إبراز الانعكاسات الإيجابية لإحلال السلام ، وقيام تعاون دولى بين جميع الدول المتقدمه والنامية من أجل مصلحة دول العالم كافة (١) .

وتحت مظلة الاستقرار السياسى ، تتسع آفاق التعاون بين الدول فى كافة المجالات ، ومنها التعليم ، وبالأخص بين الدول النامية التى تستطيع أن تستفيد من خبرات الدول المتقدمة وخبرائها وعلمائها المتخصصين فى مجال التعليم ، ومما يذكر أن للاستقرار السياسى والاستمرارية أثرا كبيرا فى ازدهار المجتمع ككل والمؤسسات والخدمات التى يوفرها ومنها الخدمات التعليميه لأنه بدون الاستقرار السياسى تتقلص الموارد المخصصة للخدمات التعليمية ، وقد تتحول إلى مجالات الدفاع فى حالة نشوب حرب تهدد أمن البلاد (٢) .

ب - نمط القيادة والصفوة :

يهتم الباحثون بنمط القيادة لما لشخصية القائد من تأثير مباشر على عملية صنع جميع أنواع الساسات بما فيها السياسة التعليمية ، والقادة يختلفون باختلاف البيئات التى ينشأون فيها ، والفكر الذى يسود فيها ، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، بمعنى أن القائد هو خلاصة لكل هذه العوامل والظروف مجتمعة ، وبناء عليه ، نجد القائد فى المجتمع الديمقراطى يختلف عن القائد فى المجتمع الشيوعى (٣) : فالقائد فى المجتمع الديمقراطى يأخذ بالمشورة ويستمع لوجهات النظر المختلفة ، ويحترم الآراء المعارضة ، ويأخذ بقرار الأغلبية مع احترام حقوق الأقليات .

بينما القائد فى المجتمع الشيوعى يؤمن بشمولية الحكم ، ومركزية القرار ومركزية التخطيط ، ولا يستمع لآراء الآخرين ، بل يستبد برأيه وقد يفرضه على الآخرين (٤) .

---

1) Carron, Gabriel and Chau, Ngoe. Op. Cit p. 30 .

2) Von Den Hang, Ernest. "Should the Government Subsidize Education?" in Ralph A. Smith and Ronald Berman (eds.) **Public Policy and Aesthetic Interest.** Chicago University - Illionois Press, 1992 pp 33-60.

(٣) نجوى ابراهيم . **السياسات العامة والتغيير السياسى فى مصر** . رساله دكتوراه غير منشورة - كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ١٩٩١ - ص ص ١ - ٣ .

(٤) المرجع السابق ص ٥ .

obeikandl.com

ومن القيادة العليا فى المجتمع إلى الصفوة ، وقوى الضغط والتأثير فيه وهى الجماعات التى توجد في كافة المجتمعات – ديمقراطية أو غير ديمقراطية . وترى إحدى الدراسات «أن الشعوب لا تكون على دراية كافية بالسياسات العامة ومحتوياتها ، ولذا تقوم الصفوة بتشكيل رأى الناس فى موضوعات السياسة العامة أكثر من أن يشكل الناس رأى الصفوة فى المجتمع ، وبالتالى تنعكس تفضيلات وقيم الصفوة فى السياسة العامة ، ويقوم الإداريون بتنفيذ ما قررته الصفوة من سياسات ، لأن السياسة العامة تنزل من الصفوة إلى الجماهير ولا ترتفع من مطالب الجماهير إلى الصفوة» (١) .

جـ – اتساع نطاق الديمقراطية :

وهى من العوامل المؤثرة فى صنع السياسة التعليمية لانتشار مبادئها بين الجماهير فى الدول النامية ، والمتقدمة على حد سواء ، وتسعى المجتمعات البشرية إلى المزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إدارة وتقديم خدمات للمجتمع ، كما فرض هذا العامل على متخذى القرار أن يتبنوا سياسات تعليمية تلبى تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم مع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وعدم الإخلال بالتوازن بين الكم والكيف فى الخدمات التعليمية المقدمة (٢) .

٢ - العوامل الاقتصادية :

وهى من العوامل المؤثرة فى عملية صنع السياسة التعليمية . وفى الواقع ، يصعب الفصل بين أثر العوامل الاقتصادية ، والعوامل السياسية بسبب ارتباطهما الوثيق معا لأن ما يؤثر فى الأول ينعكس فى الثانية والعكس صحيح ، وكذلك يستمر التأثير والتأثر فى حلقة دائرية (٣) .

ويلاحظ أن هناك عدداً من العوامل الاقتصادية العامة ذات التأثير الكبير فى مستوى المعيشة فى المجتمع مثل نمط الإنتاج ، وتراكم رأس المال ، وكيفية توزيع الموارد الاقتصادية على مجال الخدمات . وهذا بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية

---

(١) سلوى شعراوى جمعة . « انماط القيادة والسياسة العامة » فى على الدين هلال (محرر) **تحليل السياسات العامة – قضايا نظرية ومنهجية** . مركزا البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة – مكتبه النهضة المصريه – ٩٨٨ – ص ١٢٦ .

(٢) عبدالفتاح جلال . " تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل " . **فى مجلة العلوم التربوية** – العدد الأول – المجلد الأول – يوليو ١٩٩٣ – ص ص ٢٧ – ٢٨ .

3) Dubnick, Melvin J. and Bardes, Barbara A. **Thinking about Public Policy** - New York : John Wiley and Sons 1983 - p . 20 .

الصغيرة نسبيا ، ولكنها ذات تأثير كبير على دورة رأس المال فى المجتمع ، ويعنى بها سهولة الحصول على الموارد الأجنبية (العملة الصعبة) ، وسعر الصرف فى الأسواق العالمية ، وكذا أسعار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج (١) .

وكل هذه العوامل لها أثرها الكبير على التعليم من حيث اتجاهات سياسته ومن حيث توفيره للغالبية العظمى من أبناء الشعب أو قصرها على فئة محدودة ، أو من حيث توفير الموارد والمستلزمات المادية التى تساعد على إقامة البنية الأساسية للتعليم من مبان وتجهيزات ، أو توفير نوعية جيدة من المعلمين ، والمناهج والكتب الدراسية ... إلخ .

ومن أهم عناصر العوامل الأقتصادية المؤثرة فى صناعة سياسة تطوير التعليم ما يلى :

أ - مستوى التنمية الاقتصادية :

ويؤثر مستوى التنمية على حجم الموارد المتاحة أمام صانعى السياسة التعليمية ، فلاشك أن الموارد المحدودة فى الدول النامية تحد كثيراً من مجالات اختيار السياسات والبدائل المطروحة ، بينما فى الدول المتقدمة يتسع مجال الاختيار بين السياسات والبدائل المقترحة بسبب توافر الموارد إلى حدما (٢) .

ومن ناحية أخرى ، يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية على طبيعة المطالب المفروضة على صانعى السياسات العامة ، إذ نجد مطالب المواطنين فى الدول النامية تتجه نحو إيجاد فرص عمل والحصول على نصيب من الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الإسكان ورفع مستوى المعيشة ، بينما فى الدول المتقدمة تتجة مطالب المواطنين نحو تعليم أرقى وحماية البيئة من التلوث ومهارات وظيفية جديدة واستثمار أكبر فى البحوث المتقدمة (٣) .

---

(١) نجوى إبراهيم - مرجع سابق ص ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢) محمود عطا محمد جميل - أساليب تطوير التعليم العام - رساله دكتوراه غير منشوره كليه التربيه - جامعة الزقازيق - ١٩٩٢ ص ٨٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٨٥ .

ب - التحديات الاقتصادية العالمية :

تجدر الإشارة إلى أن آفاق تنمية التربية ، وتطويرها محكوم فى الوقت الراهن بحالة الركود الاقتصادى العالمى الذى تتجلى أبعاده فى بلدان عديدة فى العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية .

ومع الركود تتعاظم البطالة ويحدث تضخم فى الأسعار وتصنع الحكومات قيوداً مالية على الإنفاق فيتأثر حجم الانفاق على التعليم والوضع بالطبع يكون أسوأ فى الدول النامية عن الدول المتقدمة ، وذلك مع عدم إغفال أو نسيان أن الوضع فى البلدان النامية هو - فى الأساس - متدهور اقتصادياً بسبب الديون وفوائدها المستحقة ، والعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات (١) .

إن مشكلة البطالة يصعب حلها فى الدول المتقدمة ، وكذا الدول النامية فى العصر الحاضر ، ليس بسبب الأزمة الاقتصادية فحسب ، ولكن بسبب التقدم التقنى الكبير مما قلل الحاجة إلى أيد عاملة فى كل القطاعات الصناعية والزراعية ، ومما يؤسف له أن هذه المشكلة ستستمر لعدم ظهور وظائف جديدة كافية خاصة بالنسبة للشبان ، ولذا فهى مشكله عامة كبرى تقلق بال العديد من صانعى السياسات (٢) .

وعلى صانعى السياسات أن يحاولوا إيجاد حلول لهذه المشكلة لأن السنوات القادمة سيزداد فيها الطلب على العمل مع عدم توافر الوظائف التى تستوعب الأغلبية العاطلة ، ويتطلب هذا الوضع من صانعى السياسات تطوير وتوجيه العملية التعليمية اتجاها يساعد على حل هذه المعضلة (٣) .

وإلى جانب مشكلة البطالة ، هناك مشكلة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الكلى خلال العقد الماضى بين ١٠ إلى ٢٠٪ فى جزء كبير من الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، مع احتفاظ جنوب شرق آسيا بمعدل نمو اقتصادى عالٍ ، وثابت نسبيا ، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادى فى دول شرق آسيا إلا أن مظاهر الفقر المطلق مازالت تحيط بجزء كبير من السكان (٤) .

---

(١) **اليونسكو - تأملات فى مستقبل التنمية التربوية** مرجع سابق ص ص ٦٩ - ٧٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٢ .

(٣) **تأمين حاجات التعليم الأساسية : رؤية للتسعينات . وثيقة عن الخلفيات** . إصدار المؤتمر العالمى حول التربية للجميع - ٥ - ٩ مارس ١٩٩٠ - تايلاند ص ص ١ - ٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٤ .

وواقع الأمر أن هناك تفاوتا اقتصاديا واضحا بين الشمال والجنوب تتجلى مظاهره فى ارتفاع نسبة الديون ، وتضخم الأسعار ، وتقييد حريه التجارة فى الداخل والخارج ، مما يترتب عليه هروب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . وتواجه الدول الصناعية أيضا مشاكل اقتصادية بسبب حاله الركود الاقتصادى مما يترجم فى صورة كساد فى الأسواق الداخلية ، و أسواق التصدير للخارج للمنتجات كاملة الصنع ونصف المصنعة ، وينعكس هذا التفاوت الاقتصادى على فرص التعليم وتوافرها فى دول الشمال ، ودول الجنوب أيضا ، بل ويمكن أن تتفاوت فرص التعليم بين سكان البلد الواحد ، مما يعنى فى النهاية تزايد علم الاغنياء وتزايد جهل الفقراء ، ويفرض هذا الوضع على صانعى السياسة ومتخذى القرار - وخاصة فى الدول النامية - أن يفرضوا قيوداً تتجلى فى ضغط الإنفاق على التعليم والاتجاه إلى أنماط التعليم الأقل تكلفة (١) .

٣ - العوامل الاجتماعية :

تتنوع العوامل الاجتماعية ذات التأثير على عملية صنع السياسة التعليمية ، وفيما يلى عرض لعدد من العوامل الاجتماعية يذكر منها : تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم - ثورة الاتصالات والمتغيرات الثقافية ، وأخيراً مشكلة تعليم البنات فى الريف والحضر .

أ - تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم :

إن الانفجار السكانى الذى يشهده عالم اليوم فى بقاع عديده منه ، تنعكس صورته فى تزايد الطلب الاجتماعى - بوجه عام - على التعليم . كما يلاحظ أن « هناك طلبا متزايدا على التعليم العالى فى جميع أنحاء العالم ، وهذا الطلب أو الضغط المتنامى بعد سمة من سمات التحول من التعليم .. للصفوة إلى التعليم .. الجماهيرى » (٢) .

وعند عقد مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية بالنسبة لزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم والإقبال عليه ، يتضح أن نسبة الزيادة فى طلب التعليم فى الدول المتقدمة تزداد بنسب ضئيلة جداً بل وقد تميل الى التناقص - مثلما هو الحال فى الولايات المتحدة . بينما فى الدول النامية ، تحدث زيادة فى الطلب على التعليم بصورة مستمرة ومرتفعة (٣) كما هو الحال فى جمهورية مصر العربية .

---

(١) المرجع السابق ص ٥ .

(٢) عبد الفتاح جلال ، جودة مؤسسات التعليم العالى وفعاليتها - إستراتيجيات تحقيق الكفاية والتقويم المستمر فى **مجلة العلوم التربوية** - المجلد الأول - العدد الأول يوليو ١٩٩٣ ص ١٩٧٣ .

(٣) حسين كامل بهاء الدين . **الجامعات وتحديات العصر** . محاضرة فى افتتاح الموسم الثقافى لجامعة القاهرة . إصدار وزارة التربية والتعليم فى ١٩٩٥/١٠/١٨ ص ١٧ .

إن نسبة المقيدين بالتعليم العالى فى الدول المتقدمة أعلى بكثير من الدول النامية ، حيث وصلت فى الولايات المتحدة إلى ٦٣٪ من مجموع السكان فى الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ عاما ، بينما فى مصر وصلت الزيادة إلى ١٩.٥٪ من مجموع السكان فى نفس الفئة العمرية بالتعليم العالى (١) .

وفى أوروبا ، حدثت زيادة فى أعداد الطلاب المقيدين ولكن بصورة بطيئة نسبيا حتى ١٩٥٠ ، ثم بدأت فى التصاعد بحلول الستينيات ، حيث حدث ما يسمى «بانفجار فى أعداد الطلاب » (٢) وبوجه عام يزداد الطلب على التعليم كضمان للحصول على وظيفة بعد التخرج أو كوسيلة لتأمين المستقبل .

ولكن ماذا تعنى هذه المعدلات والزيادة فى الطلب على التعليم ؟
إن الزيادة المستمرة فى معدلات القبول فى التعليم العالى فى الدول النامية تعنى أن أعداداً كبيرة فى سبيلها للحصول على درجات علمية عالية مما سينعكس بالتالى على مستوى المعيشة فى هذه الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة .

والواقع أن معدلات الزيادة مهما زادت فلا تزال تمثل توسعا نسبياً - وليس مطلقا - بالمقارنة بمعدلات الدول المتقدمة من نفس الفئة العمرية بالتعليم العالى .

ويرجع عبد الفتاح جلال سبب زيادة الطلب على التعليم فى المرحلة الراهنة كاستجابة لحق الإنسان فى التعلم ، كما أنها سمة من السمات الحديثة للتنمية البشرية فضلا عن زيادة طلب سوق العمل من الأشخاص المؤهلين تأهيلا عاليا ورغبة الآباء فى حصول أبنائهم على « تعليم مساو ، إن لم يكن أفضل من التعليم الذى حصلواهم عليه » (٣) .

والسؤال هو : إذا كانت هناك زيادة فى الكم فهل سيؤدى ذلك إلى انخفاض فى الكيف أى فى مستوى جودة التعليم المقدم ؟

---

(١) المرجع السابق ص ١٧ .
(٢) **يونسكو . تأملات فى مستقبل التنمية التربوية** . مرجع سابق ص ٣٢ .
(٣) عبد الفتاح جلال . جودة مؤسسات التعليم العالى وفعاليتها . **مجلة العلوم التربوية** . مرجع سابق ص ١٧٢ .

الواقع أن هذا السؤال مطروح دوماً أمام صانع السياسة التعليمية الذى يتطلع إلى صنع سياسة تعليمية ذات كفاية وفعالية عالية بحيث يستطيع أن يخلق نوعاً من التوازن بين الكم والكيف فى نظام التعليم ، ومن الاعتبارات الأخرى التى يجب أن يراعيها صانع السياسة التعليمية تعاظم دور الأسرة فى المجتمع ، وخروج المرأة إلى العمل ، وقيام المدرسة بدور حاضنة للأطفال ، كل هذه الاعتبارات الاجتماعية لابد من وجود تأثير لها عند رسم وتصميم وصنع سياسه تعليمية جديدة (١) .

ب - ثورة الاتصالات والمتغيرات الثقافية :

ينبع هذا العنصر من أن العالم أصبح بحق قرية صغيرة ، حيث أدى تطور أساليب الاتصال وسهولة المواصلات إلى التفاعل المباشر بين جميع أجزاء العالم فى نفس اللحظة ، وكان من نتيجة ذلك سيطرة بعض عناصر الثقافة العالمية وخاصة من خلال البث بالأقمار الصناعية بصورة مباشرة والصراع بين الثقافات المختلفة للسيطرة على المشاهدين ، وفى ضوء المتغيرات الثقافية (٢) المتلاحقة ، أصبح على العملية التعليمية أن توازن بدقة بين عناصر الثقافة القومية وعناصر الثقافية العالمية ، بحيث تستطيع فى النهاية أن تخرج الطالب المنتمى إلى وطنه والمتصل بالثقافة العالمية والمتخصص فى مجال معين .

ومن ناحية أخرى ، أصبح لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى فى المجتمع المعاصر أهمية متعاظمة ، وتزداد أهميتها بسبب تفاعلها المستمر مع التعليم وإمكانية النظر اليها واعتبارها نوعاً من المدارس الموازنة تستخدم فى تعليم وتثقيف الأفراد . وقد « أدى التطور الكبير فى وسائل الاتصال والسرعة الكبيرة لأدوات نقل المعلومات لكل بقاع العالم إلى التقليل من الحواجز بين المجتمعات وإلى سرعة التبادل الثقافى بينها » (٣) .

ويمكن استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمع كوسيلة لتيسير العملية التعليمية ونقل المعلومات وبثها للملايين فى آن واحد ، ولذا ينبغى على النظم التعليمية أن تدرك أهمية وسائل الإعلام وتأثيرها المذهل على النشء ، ومن ثم تزيد مجالات وآفاق التعاون والتنسيق معها من أجل خدمة أهدافها القومية (٤) .

وتشير البحوث إلى أن هناك أكثر من ١٦٠٠ محطة إذاعة فى عالم اليوم يستمع إليها حوالى مليار شخص ، بالإضافة إلى دخول أجهزة التليفزيون فى كل بلدان العالم . وقد تضاعف عدد المشاهدين للبرامج المواجهة لأهل الريف فى كل من

---

(١) محمد منير مرسى . مرجع سابق ص ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) عبدالفتاح جلال .تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل .مرجع سابق ص ص ٢٤ - ٢٦ .

(٣) محمود عطا محمد مسيل . مرجع سابق ص ٣١٣ .

(٤) اليونسكو . تأملات فى مستقبل التنمية التربوية . مرجع سابق ص ١٥٥ .

الهند والبرازيل والشرق الأوسط ، وهكذا أصبح فى إمكان أفقر القرى أن ترى نفس البرامج وتتعلم نفس المعلومات التى تصل إلى الأغنياء وفى نفس اللحظة ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى عمليات البث بالأقمار الصناعية إلى جانب أشرطة الفيديو وأجهزة الترانزستور(١) .

ولقد « أدت هذه الثورة فى تقنيات البرمجة » (٢) إلى توسيع مجال فرص التعلم أمام فئات عمرية (كبار السن مثلا) ، لم يكن من المتوقع أن تسنح لها فرص تعلم من جديد ، وأصبح فى إمكان الدول الآن أن تقوم بحملات توعية وتثقيف ، ومحو أمية لشعوبها من خلال أجهزة الإعلام ، ومن أمثله وسائل الإعلام التربوية الحديثة المسلسلات الهادفة وأشرطة التعليم للفصول الدراسية المختلفة والنشرات الثقافية والمكتبات والمتاحف ... إلخ .

جـ - مشكلة تعليم الفتيات فى الريف والحضر :

من بين أهداف السياسة التعليمية فى معظم البلاد النامية ، التوسع فى مجال التعليم وإتاحة الحصول عليه للأطفال فى سن الإلزام . وقد يرجع السبب فى ذلك جزئيا إلى أن التعليم ينهض بإنتاجية وصحة الفرد ، وأن الفقراء وأولادهم هم أكثر الفئات انتفاعاً باتساع مجال التعليم ، والواقع أن هذا الانتفاع يتضاعف عندما يشمل الفتيات والنساء بوجه عام ، فالأم المتعلمة أقدر على رعاية أسرتها والمحافظة على صحتهم والميل إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال ، وبذلك يمكن تعليمهم تعليماً جيداً ، والعكس صحيح ، بمعنى أن المرأة الأمية تنجب أطفالاً أكثر ولا تستطيع أن ترعى صحة أسرتها ولا تهتم بتعليم أبنائها ، ومما يذكر أن التحصيل الدراسى للإناث فى معظم البلدان النامية أقل كثيراً من نظيره لدى الذكور ، حيث يصل معدل تعليم الفتيات القراءة والكتابة إلى ٥٪ فى بعض البلاد النامية (٣) .

ولتشجيع الفتيات والسيدات على التعلم ، قامت بعض الحكومات بعرض تقديم منح دراسية مجانية للفتيات فى الريف من أجل تشجيع آبائهم على الموافقة على تعليمهم ، وفى الدول الإسلامية ، فإن عامل وجود معلمات وقيامهن بالتدريس للفتيات يعد عنصر جذب فى مدارس البنات ، ويزيل بعضاً من موانع إلحاق البنات بالمدارس ، وينصح - بوجه عام - بتوجيه الجهد إلى المناطق النائية ، والأسر محدودة الدخل فى المناطق الريفية ، وهى المناطق التى تبلغ الفائدة فيها مداها من تعليم الفتيات .

---

(١) **تأمين حاجات التعليم الأساسية . رؤية للتسعينيات** - مرجع سابق ص ص ٥٩ - ٦٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٠ .

ومن عيوب التعليم فى الريف فى بعض الدول النامية ، النقل الآلى إلى الصفوف العليا قبل تعلم التلميذ والتلميذه المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب (١) .

ويفتقد الطلاب - بنين وبنات - التوجيه والنصح السليم فى المدارس ، حتى يتمكنوا من اختيار التعليم الذى يتناسب مع قدراتهم العقلية وإمكانياتهم المادية ، وبالرغم من التحسن النسبى فى مجال تعليم الفتيات فى الدول النامية إلا أن الظاهرة ترتبط أساسا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع الريفى ، والتى لا تهتم كثيراً بتعليم الفتيات .

إن عدم الاهتمام بتعليم الفتيات فى الريف والحضر فى البلاد النامية ، وكثرة تسربهم من المدارس فى مرحلة مبكرة من التعليم الأساسى ، يعود إلى قصور فى السياسة التعليمية التى من المفروض أن تحل هذه المشكلة ، وإلى القيم الثقافية والدينية المتعارف عليها ، وإلى مبادى تقسيم العمل داخل الأسرة فى الريف ودرجة تعلم الوالدين ، وأخيراً مدى توافر مدارس فى الريف ودرجة الإقبال عليها (٢) .

إن عدم تكافؤ الفرص بين البنين والبنات فى البلاد النامية يقف عقبه فى وجه تقدم هذه البلاد اقتصادياً واجتماعياً ، والإحصاءات الواردة فى الجدول التالى توضح التباين بين الدول المتقدمة والنامية على أساس النسب المئوية للفتيات إلى مجموع أعداد التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة (ابتدائى - ثانوى - عالى) .

الجدول رقم (١)

النسب المئويه للفتيات إلى مجموع اعداد التلاميذ فى كل مراحل التعليم (١)

المنطقة	ابتدائى			ثانوى			عالى		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
البلاد المتقدمة	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٥٠	٣٥	٤١	٤٦
البلاد النامية	٣٩	٤٢	٤٤	٢٨	٣٤	٣٩	٢٤	٢٩	٣٤
أفريقيا	٣٦	٤٠	٤٤	٣٢	٢٩	٣٨	١٧	٢٣	٢٧
أمريكا اللاتينية	٤٨	٤٩	٤٩	٤٧	٤٨	٥٠	٣٠	٣٥	٤٤
أسيا الجنوبية	٣٦	٤٠	٤١	٢٥	٣١	٣٦	٢٤	٢٧	٣١

1) Hughs, Gohn and Mills, Olive (eds.). Op. Cit pp 58-59.
2) Kings, Elizabeth M and Mill, Anne M. (eds.) . **Women's Education in Developing Countries.** a World Bank Book. John Hopkins University Press, 1993 p.p. 167 -170.

ويتضح من هذا الجدول ، ومدى تكافؤ فرص التعليم فى الدول المتقدمة وتباينه ، واختلاف درجاته بالمقارنة بالدول النامية ، وبوجه عام يقل التحاق الفتيات فى الثانوى ، ويقل بصورة أكبر فى التعليم العالى سواء فى الدول النامية أو المتقدمة ، وتأتى أفريقيا فى ذيل القائمة بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائى والثانوى والعالى بينما تقف الدول المتقدمة فى أعلى مكانة .

إن سياسة إصلاح التعليم التى تطبق فى الريف والحضر فى الدول النامية قد لا تحقق نجاحاً بسبب اتباعها أساليب غربية فى الإصلاح لا تتناسب مع الظروف والاحتياجات المحلية ، فضلا عن أن الدول الغربية لا تعانى مثل هذه المشكله فى المقام الأول (٢) .

وبناء عليه ، ينبغى أن تنبع سياسة إصلاح التعليم من البيئة المحلية وأن يتم وضع أولويات الإصلاح بناء على الأهداف الموضوعة (٣) .

٤ - الثورة العلمية والتكنولوجية :

الواقع أن التعليم القائم على الحفظ والاستظهار دون إعمال العقل والفكر ينبغى أن يزول ليحل محله تعليم قائم على تنمية المهارات والكفاءات اللازمة للتعامل مع الحجم المتعاظم من المعلومات المتنوعة والمتعددة الاختصاصات المتوافرة الآن فى الدول المتقدمة ، ويعلق بعض الباحثين أهمية كبرى على التعليم ، لأنه الوسيلة الآكيدة لضمان زيادة الوعى بين الأفراد مما ينعكس على تحسين ظروفهم المعيشية ومستواهم الاجتماعى (٤) .

---

(١) تأمل فى مستقبل التنمية التربوية . مرجع سابق ص ٨٤ .

2) Kings, Elizabeth M and Mill, Mnne M. (eds.) Op. Cit pp 84-88.

(٣) نادر فرجانى وآخرون . **دراسة الالتحاق بالتعليم الابتدائى واكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات** - القاهرة - منظمة الأمم المتحدة للأطفال - اليونيسف - اكتوبر ١٩٩٤ ص ١ .

(٤) **اليونسكو . تأملات فى مستقبل التنمية التربوية** . مرجع سابق ص ١١٥ .

وقد أدى تطور العلوم والتخصصات المتشعبة إلى زيادة المواد العلمية والفرعية وهو اتجاه لايزال مسيطراً ، ولكن منذ فترة ظهر اتجاه معاكس نحو تقارب العلوم وزيادة تداخل التخصصات Interdisciplinary وتكاملها معا ، وهناك أيضا ما يعرف باسم عبر التخصصات Tansdisciplinary (١) .

إن الاتجاه نحو مزيد من التخصص ، والاتجاه المعاكس نحو توحد العلوم لا ينقصان بعضهم البعض ، فالدول فى سبيل إعدادها لسياسة تعليمية جديدة تسعى دوما إلى تبنى الاتجاهات الحديثة فى تقديم تعليم متكامل من النواحى الطبيعية والتطبيقية معاً ، يتبعها الدخول فى مجالات التخصص المختلفة والتعمق فيها .

وتتميز الثورة العلمية والتكنولوجية بالسرعة الكبيرة فى التغيير ، ويبدو ذلك واضحاً فى التناقض المستمر فى الفترات الزمنية الفاصلة بين اكتشاف علمى جديد وبين تطبيقة . إن هذه السرعة فى الاكتشافات التكنولوجية الحديثة لها انعكاسات مذهلة على الاقتصاد والمجتمع ككل . على سبيل المثال ، يوجد ٦٣٪ من أعداد الإنسان الآلى فى العالم فى اليابان وحدها ، وهذا الإنسان الآلى استطاع أن يخفض زمن الإنتاج إلى الربع وتكلفة الإنتاج إلى الثلث (٢) .

إن إدخال تقنية جديدة غالبا ما يؤدى إلى إلغاء عدد من الوظائف ، على أن التكنولوجيا الحديثة من شأنها أن تولد وظائف جديدة ولكنها من الوظائف التى تحتاج إلى كوادر متخصصة تخصصاً دقيقاً . ويستلزم ذلك أن تتكيف السياسات التعليمية الجديدة مع هذه المتغيرات المتلاحقة (٣) .

---

(١) المرجع السابق ص ١١٦ .

(٢) حسين كامل بهاء ادين . مرجع سابق ص ١٢ .

(٣) محمود عطا محمد على مسيل . مرجع سابق - ص ص ٢٩ - ٣٠ .

ثالثا: خطوات وآليات عملية صنع السياسة التعليمية :

إن لعملية صنع السياسة التعليمية خطوات متعارفا عليها يكاد يتفق عليها فى مدارس العلوم الاجتماعيه وبوجه عام عند تصميم سياسة جديدة ، ويدور التساؤل الأولى حول ركنين أساسيين همـــا (١) .

١ - ما الأهداف التى تسعى السياسة الجديدة لتحقيقها ؟

٢ - ما الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بأعلى كفاية ممكنة ، وفى أقل وقت ، وبأقل تكلفه فى المال والجهد ؟

ومعنى ذلك ، أن تصميم سياسة جديدة يستدعى «التفكير العلمى لا التخمين ، ويؤدى إلى الاستمرار لا التوقف ، كل هذا من أجل بناء أهداف على أساس واقعى ، ومن أجل استخدام أمثل للموارد والإمكانات لتحقيق الأهداف المرجوة» . (٢)

١ - خطوات عملية صنع السياسة التعليمية :

أ - تحديد المشكلة :

يبدأ إعداد السياسة على إثر ظهور مشكلة أو أزمة تستدعى الحل ، ثم تبدأ الجهة المسئولة الرسمية فى دراسة الموقف والأسباب التى أدت إليه (٣) .

ب - جمع الحقائق والتشاور :

ويتم ذلك مع الأطراف المعنية بالمشكلة محل البحث (٤) من أجل الحصول على المعلومات والبيانات والحقائق اللازمة لحل المشكلة ، كما يتطلب الأمر إجراء مشاورات مع جماعات المصالح مثلا ، وتشكيل لجان من المتخصصين فى المجال بالإضافة إلى بعض ممن يهمهم الأمر ، أو تكوين لجان تقصى حقائق من أعضاء البرلمان (كما يحدث فى مجلس الشعب فى مصر) ليتوجهوا إلى موقع المشكلة ، أو الأزمة بناء على تقارير وشكاوى تصل إلى المجلس من مواطنين ، وأجهزة رقابية مسئولة. والواقع أن هذه المرحلة (مرحلة جمع المعلومات الصحيحة والبيانات اللازمة) هى التى سيتحدد على أساسها إمكانيه حل المشكلـــة أم صعوبة حلها إن

---

(١) مختار حمزة وعبدالفتاح جلال وأحمد التركى . **التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفى فى البلاد العربية** . المركز الدولى للتعليم الوظيفي للكبار فى العالم العربى سرس الليان ١٩٧٢ ص ٢٤٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(٣) كمال المنوفى . مرجع سابق ص ص ٢١ - ٢٢ .

4) Gavrilova, Marjo. **Public Policy Analysis.** New Jersey. Prentice Hall, Inc. 1985 pp. 95 - 98.

المعلومات المجمعة تؤدى إلى توضيح الصورة أمام صانع السياسة بحيث يستطيع أن يحدد نقاط الضعف فى المشكلة حتى يعمل على إزالتها ، ونقاط القوة حتى يستثمرها .

ثم يبدأ صانعو السياسة فى التشاور معا حول كيفية حل المشكلة ، وهل ستستخدم حلول تقليدية قديمة تم طرحها من قبل وتطبيقها ، والعمل على تعديل بعض من جوانبها حتى تبدو فى صورة جديدة ؟ أم من الأفضل وضع سياسة مبتكرة وحديثة وعملية بناء جديد على ما توافر من معلومات وإمكانات وقدرات ؟

ج - صياغة السياسات البديلة :

ويقوم بها المستشارون والمتخصصون والإداريون الذين لهم اتصال ومعرفة بالمشكلة ، وقد تمت استشارتهم فيها بالفعل من جانب صانع القرار (١) .

د - النقاش العام :

تخضع مختلف بدائل السياسة المقترحة لنقاش عام يحدث داخل المؤسسات الحكومية ، أو من خلال المؤتمرات التى تعقدها الأحزاب أو الوزارات المختصة ، وفى الغالب تنعقد مثل هذه المؤتمرات من أجل مناقشة مشكلات قومية تستدعى تضافر الجهود من أجل حلها مثل المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى أوائل الثمانينيات فى عهد الرئيس مبارك من أجل إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية .

هـ - اتخاذ القرار :

وتتضمن صدور قرار من قبل السلطة المختصة ، وهو ما يفسر بحسم الاختيار بين البدائل المقترحة لصالح أحدها ليصبح بمثابة السياسة العامة ، وإذا كان القرار فى مثل هذه الحالة يبدو كمنتج نهائى لجهاز صنع السياسة إلا أنه لا يمثل نهاية المطاف فى عملية صنع السياسة ذاتها ، لأن هناك تشريعات كثيرة تصحبها أو تعقبها قرارات تتخذها قمه الهرم الإدارى وتشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة ، كما يتضمن القرار جوانب وإجراءات التنفيذ اللازمة .

---

(١) محمد الهادى عفيفى وآخرون - مرجع سابق ص ٣٣ .

و- تنفيذ السياسة :

ويتطلب ذلك وسائل كافية للانتقال إلى حيز التنفيذ ، وفى هذا الصدد من المهم أن نذكر أن عملية التنفيذ قد تفشل إذا ظهرت ظروف أو ملابسات لم تكن معروفة أمام صانعى السياسة من قبل وبالتالى لم يحسب حسابها .

ز - التغذية الراجعة :

وهى آخر حلقة فى عملية صنع السياسة وعن طريقها يعلم صانعو السياسه بما فيها من أوجه قوة وضعف وما نتج عنها من آثار متوقعة وغير متوقعة ، وهل تم أسلوب التنفيذ كما رسم له أم اتخذ طريقا آخر أفسد الغاية من القرار .

إن هذه النقاط السبع التى درجت لتوضيح خطوات عملية صنع السياسة - أى سياسه عامة - والتى منها السياسة التعليمية وهى ، المشكلة وجمع المعلومات ، يتبعها صياغة السياسات البديلة ثم النقاش العام . (وتجدر الإشارة إلى أن النقاش العام ليس بالضرورة من خطوات صنع السياسة لأن الكثير من السياسات العامة يتخذ قرار بشأنها دون حاجة لفتح حوار عام حول الموضوع) . ثم يختتم تسلسل الخطوات بالتغذية الراجعة .

٢- آليات صنع السياسة التعليمية :

إيمانا بأهمية المعلومات التربوية وتدفقها بين أجهزة التعليم المختلفة ثم دور هذه المعلومات فى تطوير التعليم وتحديثه حتى يواكب التغيرات العالمية والمحلية ، كان هناك دائما رغبة ملحة فى الحصول على معلومات موضوعية مجمعة ومنقحة ومعالجة ومحللة بأساليب علمية حديثة . ومن أجل هذا الهدف ، تنوعت مصادر المعلومات والآليات التى يمكن أن تساعد صانع السياسة ومتخذى القرار على القيام بدورهم الجوهرى فى صنع السياسة التعليمية أو إصدار وثيقة رسمية تحوى الملامح الأساسية لسياسة جديدة أو إصدار قانون تعليم ملزم للجميع تنفيذه .

وفيما يلى نذكر عدد من الآليات التى كانت خلف إصدار سياسة تعليمية جديدة وقانون تعليم واجب التنفيذ .

أ - بناء شبكة من قنوات الاتصال الفعال .
ب - دراسات وبحوث وتقارير وأوراق عمل .
ج - لجان متخصصة واجتماعات وندوات ومؤتمرات تربوية .
د - التأثير على الرأى العام (أجهزة الإعلم والصحافة) .
هـ - ورش العمل ومداولات المائدة المستديرة .

أ - بناء شبكة من قنوات الاتصال الفعال :

بين المركز والمحليات بما يسمح بتدفق البيانات بينهما ونقل المعلومات بسهولة ويسر على جميع المستويات ، وبالأخص نقل القرارات الإجرائية التى تتخذ فى المركز ويتطلب الأمر سرعة نقلها لحل مشكلات تصادف تنفيذ الخطة الموضوعة .

إن بناء شبكة من قنوات الاتصال الفعال تؤدى الى (١) :

- تيسير تدفق المعلومات بين الوزارات المعنية بالعملية التعليمية ، وكذا تيسيرها بين الوزارة وأجهزتها فى المحليات وذلك فى توقيت ودرجة دقة تهيئء للوزارة المسئولة (وزارة التعليم) القدرة على التخطيط والمتابعة وتقويم العمل التربوى فى ضوء السياسة القومية .
- تيسير تنسيق المواقف بالنسبة للعملية التعليمية على المستوى المحلى والإقليمى .
- إنتاج مجموعات من الإحصائيات الدورية التى تتيح للوزارة المختصة ولصانعى السياسة ومتخذى القرار سرعة البت فى الأمور .
- كفالة وضوح الأهداف والمتابعة أثناء التنفيذ .

ب - دراسات وبحوث وتقارير وأوراق عمل :

يولى صانعو السياسة ومتخذو القرار اهتماما كبيرا بمجال البحوث والدراسات والتقارير وأوراق العمل ، لأنهم - فى حقيقة الأمر - لا يستطيعون أن يتعرفوا على أبعاد أى مشكلة تواجههم وما يرتبط بها من آثار سلبية إلا من خلال الدراسات الجادة والبحوث العلمية المتخصصة والتقارير الموضوعية .

---

(١) وزارة التربية والتعليم . **تطوير وتحديث التعليم فى مصر . سياسته وخططه وبرامج تنفيذه** . تقديم الدكتور مصطفى كمال حلمى - يوليو ١٩٨٠ ، ص ٥٢ .

وبوجه عام يتطلع صانع السياسة ومتخذ القرار إلى أن تكون البحوث والدراسات والتقارير (١) :

- **حديثة** : بمعنى أن تحتوى على بيانات ومعلومات حديثة .
- **مركزة** : بمعنى أن تركز بصورة مباشرة على موضوع محدد يتم دراسته وطرح الحلول له .
- **مشكلة التمويل** : لأن مشروعات البحوث مكلفة مما يدفع بأطرافها رلى الاستعانة بهيئات أجنبية للمشاركة فى تمويل المشروع البحثى أو حتى تمويله بالكامل .

وهناك أيضا دراسات استطلاعية وتقارير أولية تقيس وتنبأ بالآثار المختلفة التى قد تترتب على إصدار قرار معين حتى يكون صانع القرار على إدراك تام بالانعكاسات السلبية والإيجابية المتوقعة للقرارات التى يتخذها فى الواقع . أما عن التقارير النهائية فهى التى يتم التوصل إليها بعد فتح باب النقاش العام حول تفاصيل التقارير الأولية بحيث تخرج التقارير النهائية للنور وقد أحكمت جميع الثغرات بها .

أما عن أوراق العمل فهى عن موضوعات محددة يتم طرحها في مؤتمرات عامة أو متخصصة ويتناول كل متحدث جزئية من الموضوع العام يدرسها ثم يقوم بعرضها فى جلسات المؤتمر مثلما حدث مع أوراق عمل مؤتمر التعليم الابتدائى ١٩٩٣ ومؤتمر التعليم الإعدادى ١٩٩٤ حيث قدمت ست أوراق عمل فى مؤتمر التعليم الابتدائى ١٩٩٣ وخمس أوراق عمل فى مؤتمر التعليم الإعدادى ١٩٩٤ .

ج - لجان متخصصة واجتماعات وندوات ومؤتمرات تربوية :

هناك لجان عديدة متخصصة فى التعليم وتلعب دورا حيويا ورئيسيا فى عملية صنع السياسة التعليمية مثل " لجنة الخدمات " بمجلس الشورى ، وهى من اللجان النشطة ولها تقارير قيمة فى مجال التعليم ، و " لجنة التعليم " بمجلس الشعب وهى أيضا من اللجان النشطة - وإن لم تكن فى نشاط لجنة مجلس الشورى - وفى هذه اللجنة تتم مناقشة مشاريع قوانين التعليم . وتمر مشاريع قوانين التعليم أيضا على " لجنة التعليم بالحزب الوطنى " حيث تتبلور أفكار عديدة وتطرح مقترحات بناءة مثلما حدث أثناء مناقشة القانون رقم (٢) لعام (١٩٩٤) (قانون الثانونية العامة) . وأخيرا هناك لجنة الخدمات بمجلس الوزراء وهى اللجنة التى تختص بالموافقة على مشاريع القوانين قبل إحالتها إلى مجلس الشعب .

---

(١) وزارة التربية والتعليم . **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** - إصدار قطاع الكتب ١٩٩٥ - ص ٩٠ .

ومن الآليات المفيدة فى صنع سياسة عامة ، ما يقدم من أسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات وطلبات مناقشة (١) من أعضاء البرلمان للوزير المختص حول الموضوعات المتعلقة بوزارته - مثلا فى حالة وزير التعليم تدور الاستجوابات حول تأخر وصول الكتب الدراسية إلى المدارس أو سوء أحوال الأبنية المدرسية ... إلخ .

ومن وسائل الرقابة البرلمانية الفعالة لجان تقصى الحقائق . وللبرلمانات الحق في تشكيل لجان برلمانية خاصة لتقصى الحقائق فى أى مصلحة حكومية أو أية مؤسسة أو هيئة أو أى مشروع عام وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع فيه (٢) .

ومن الآليات الفعالة أيضا فى صنع السياسة الندوات التى تناقش فيها موضوعات حية وغنية ويتخذ فى نهايتها مجموعة من التوصيات ، مثل ما حدث فى " ندوة المنظومة التعليمية فى عصر المعلومات " والتى عقدت فى يومى ١٧-١٨ يونيو ١٩٩٥ ونوقش فيها أربعة محاور هى : الإطار العام لنظم معلومات التعليم - والمعلومات الكيفية فى التعليم (البحث والتوثيق) والمعلومات الإحصائية ، ودور الحاسبات فى التعليم ، ونظم المعلومات فى التخطيط والتقويم التربوى وانتهت أعمال الندوة بإصدار عدة توصيات تدعو لتوثيق التعاون بين جميع عناصر المنظومة التعليمية (٣) .

وتعد المؤتمرات التربوية فى الزمن الحالى ، مجالا خصبا لمناقشة مشكلات التعليم وقضاياه ، وطرح الحلول المناسبة له ، والواقع أن هذه المؤتمرات أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية تطوير وتعديل التعليم وسياسته ومناهجه ونظامه العام (٤) . وتتبلور قيمة هذه المؤتمرات المتخصصة فى أنها تضم نخبة ممتازة من أهل الاختصاص والخبرة فى المجال . ومن خلال المناقشات والمجالات يتوافر أمام صانع السياسة كم عظيم من المعلومات ، كما تطرح بدائل عملية بناء على دراسات علمية ، مما يفتح المجال أمام صانعى السياسة ومتخذى القرار لاختيار أفضل البدائل المطروحة . ومن أمثلة المؤتمرات ذات الأثر الكبير فى صنع السياسة التعليمية ، مؤتمر التعليم الابتدائى ١٩٩٣ ، ومؤتمر التعليم الإعدادى ١٩٩٤ .

---

(١) **مجلس الشعب** - الفصل التشريعى السابع - مضبطة الجلسة السابقة - دور الانعقاد العادى الأول بتاريخ ١٩٩٦/١/١٣ ص ٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٦

(٣) وزارة التربية والتعليم . **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** - مرجع سابق ص ٢٣٠ .

(٤) محمود عطا مسيل - مرجع سابق ص ١١٧ .

د - التأثير على الرأى العام (أجهزة الإعلام والصحافة) :

إن لأجهزة الإعلام من إذاعة وتليفزيون وصحافة تأثيرا كبيرا على عادات وسلوكيات وآراء الطلاب - صغارا وكبارا ، وأولياء أمور - رجالا ونساء - فضلا عن صانعى السياسة التعليمية ومتخذى القرارات التربوية . وتستطيع الحكومة أن تعكس توجهات معينة من خلال عرضها فى صورة مسلسلات وحلقات إذاعية وتليفزيونية ومقالات وتقارير صحفية تنشر فى الصحف والمجلات القومية وغير القومية (١) .

ومن المفيد أن نشير إلى الدور الكبير الذى تلعبه أيضا الصحافة التربوية والمجلات والدوريات المتخصصة فى مجال التعليم بما تعرضه من بحوث ودراسات وآراء ومقترحات من الخبراء والمستشارين التربويين حول قضايا وأحدث النظريات فى التدريس وطرق التعليم ، وتطوير المناهج طبقا للتوجهات الحديثة والعالمية . ومن أمثلة المجالات المتخصصة مجلة **Prospects** وهى مجلة متخصصة وتصدر فى ست لغات منها العربية ، ومن الصحافة التربوية المحلية ، يصدر المركز القومى للبحوث التربوية **مجلة التربية والتعليم** كما يصدر معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة **مجلة العلوم التربوية** . وكلتاهما تخدم العاملين فى المجال من الباحثين والمدرسين وكبار المسئولين وصانعى السياسات ومتخذى القرارات التربوية . ومما يذكر أن أى سياسة تعليمية جديدة تطرح على الساحة ، نجد فى الحال الكثير من الآراء والأفكار التى تتعامل مع هذه السياسة المقترحة من منطلق أنها تمس حياة ومستقبل الطلاب والعاملين فى التربية . وفى الواقع ، أن هذه الصحافة المتخصصة فى التربية فى الغالب تعبر بصدق عن الرأى العام السائد تجاه القضايا والسياسات المطروحة ، ولذا فهى تمثل نافذة لصانعى السياسة التعليمية يستطيعون من خلالها أن يتعرفوا على توجهات الرأى العام نحو السياسة التعليمية الجديدة (٢) .

هـ - ورش العمل ومداولات المائدة المستديرة :

من الملاحظ فى خطوات صنع السياسة التعليمية أنه بعد تكليف القيادة العليا للخبراء والمتخصصين والأساتذة التربويين بالقيام بالدراسات والبحوث (كخطوة أولى فى سبيل إعداد سياسة تعليمية) يلى هذه الخطوة تكوين ورش عمل تحضيرية (٣) تظل منعقدة لعدة أيام . وشارك فيها - كما كان الحال فى المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ - حوالى " ٣٠٠ فرد يمثلون جميع أطراف

---

1) **Unesco World Education Report** 1991 Op. Cit. P. 85 .

2) Ibid. p. 89 .

(٣) وزارة التربية والتعليم - **التقرير النهائى وأوراق العمل - المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى** - القاهرة ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٤ ص ٥٠ .

العملية التعليمية من أولياء الأمور والتلاميذ والمعلمين ومديرى المدارس الإعدادية والموجهين وأساتذة التربية والمواد الدراسية فى الجامعات وأساتذة المراكز البحثية التربوية الثلاثة ورجال الأزهر الشريف وممثلى نقابة المعلمين والتعليم الخاص ، وبعض الهيئات الدولية الأجنبية وقيادات وزارة التربية والتعليم وبعض أعضاء مجلس الشعب والشورى والمجالس القومية المتخصصة وممثلى الأحزاب السياسية ، حيث انتهى عملهم فى تقرير نهائى طبع فى مجلد بلغ عدد صفحاته ٣٦٩ صفحة (١) .

ومن ورش العمل ومناقشاتها والانتهاء بتقرير نهائى إلى مداولات المائدة المستديرة والتى جلس حولها فى نفس المؤتمر - مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى - وزير التعليم ، ورئيس مجلس الشورى ونقيب المعلمين ووزير الإعلام ومقرر عام المؤتمر " ونخبة من العلماء المغتربين وأساتذة الجامعات وأساتذة التربية والقيادات السياسية وممثلى الأحزاب وأعضاء مجلس الشعب والشورى والفنانين المبدعين ، والجمعية المصرية للتنمية والطفولة ، والمجلس القومى للطفولة والأمومة ونقابة المعلمين ورجال الأعمال وكبار رجال الصحافة والقيادات النسائية وتلاميذ التعليم الإعدادى (٢) .

ومن الملاحظ أن كلا من ورش العمل ومداولات المائدة المستديرة ضمت نوعيات مختلفة ومتفرعة من جميع قطاعات الشعب مما يعنى أيضا سيطرة وهيمنة الأسلوب الديمقراطى الذى يسمح بتعدد الآراء وتفاعلها مع بعضها البعض . ولقد ظهرت توصيات ومقترحات المشاركين فى ورشة العمل فى تقرير نهائى بينما ظهرصدى آراء وأفكار ومقترحات المشاركين فى المائدة المستديرة فى توصيات المؤتمر التى تدعو إلى تبنى سياسة تعليمية جديدة ومستنيرة فى تطوير التعليم الإعدادى ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٠ .

رابعا: مؤسسات صنع السياسة التعليمية :

إن اشتراك مؤسسات حكومية قومية أو إقليمية أو محلية - ومؤسسات غير حكومية مثل جماعات المصالح والنقابات والجمعيات الخيرية والجمعيات الأهلية وغيرها فى تصميم سياسة تعليمية رشيدة ذات كفاية وفعالية ليعد أمرا بالغ الأهمية ، إذ كلما كثر عدد المؤسسات المشاركة فى صنع السياسة التعليمية وازداد تنوعها واختلافها تحسنت فرص إنجاح هذه السياسة وتقبلها من قبل المنفذين لها والمستفيدين منها ، وازدادت مرونة البرامج التعليمية لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل الفئات المشاركة مما يعنى تحسن مستوى الفاعلية ، والتعبير بصدق عن الاحتياجات الفعلية لأبناء الوطن ، هذا بالإضافة إلى أن لامركزية اتخاذ القرار فى رسم السياسة من شأنه خلق بيئة مناسبة لتوسيع مجال المشاركة والسماح لمؤسسات أخرى فى المجتمع بالاشتراك فى عمليات صنع السياسة (١) .

وفيما يلى يتم عرض المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية المشاركة فى عملية صنع السياسة التعليمية سواء بصورة مباشرة أو غيرمباشرة .

١- المؤسسات الرسمية :

وتتمثل فى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى الدولة ، أما السلطة التنفيذية فتتمثل فى رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء ووزارة التعليم . بينما تمثل السلطة التشريعية فى البرلمان (٢) .

هذا إلى جانب شاغلى المستويات العليا فى الحكومة والإدارات الحكومية والإدارات التعليمية ومراكز البحوث والمجالس العليا والمجالس القومية المتخصصة والمجالس والاستشارية الرسمية والمجالس المحلية التابعة للمحافظات والولايات (٣) .

٢- المؤسسات شبه الرسمية وغير الرسمية :

وتشمل المؤسسات خارج النطاق الحكومى بوجه عام مثل جماعات المصالح ونقابات المعلمين ونوادى أعضاء هيئة التدريس ومجالس الآباء والاتحادات والنقابات الفئوية مثل اتحادات الطلبة واتحادات رجال الأعمال والمجالس الشعبية والجمعيات الأهلية (غير الحكومية) .

---

(١) تأمين حاجات التعليم الأساسية : رؤية التسعينات . مرجع سابق ص ٦٥ - ٦٨ .

(٢) رمضان أحمد عيد . مرجع سابق ص ٦٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٣ .

وفيما يلى عرض المجموعتين بشىء من الإيجاز :

١- المؤسسات الرسمية :

أ - رئيس الجمهورية :

إن لرئيس الجمهورية دورا كبيرا فى صنع السياسات العامة القومية للبلاد بصفته رئيس السلطة التنفيذية بها . ويتمتع رئيس الجمهورية - بصفة عامة - باختصاصات عديدة بعضها تنفيذى إذ يمارسها بالاشتراك مع مجلس الوزراء والبعض الآخر تشريعى .

وقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات تزايد سلطات رئيس الجمورية فى تقرير السياسات العامة ومنها السياسة التعليمية ويتساوى فى ذلك الدول النامية والدول المتقدمة (١) .

ففى الدول المتقدمة (الولايات المتحدة على سبيل المثال) أطلق على الثمانينيات عقد التعليم بعد ظهور تقرير" **أمة فى خطر** " ١٩٨٣ وما آثاره من ضجة شديدة فى أجهزة الدولة وأجهزة الإعلام . وفى هذه الفترة أيضا أطلق على الرئيس لفظ Education President (وكان الرئيس ريجان آنذاك) بسبب اهتمامه المباشر بالتعليم ووضعه ضمن أولوياته . ونفس اللفظ أطلق على الرئيس بوش الذى أصدر فى عام ١٩٩١ الأهداف الستة القومية للتعليم The Six National Education Goals بعد اجتماع قمة التعليم Education Summit الذى كان برئاسته وضم جميع حكام الولايات (الخمسين) .

وفى الدول النامية (مصر على سبيل المثال) ، شهدت الثمانينيات تصاعدا فى مكانة أزمة التعليم على المستوى القومى ، وكأحد الاهتمامات الرئيسية لرأى العام (فى فترة تولى الدكتور فتحى سرور لوزارة التعليم) ، والقيادة السياسية كذلك إذا أصبحت محوراهتمام مباشر لرئيس الجمهورية (الرئيس مبارك) . ويمكن تتبع مدى اهتمامه بقضية التعليم والحلول المقترحة لها من متابعة الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية حيث لوحظ تركيز كبير على قضية تطوير التعليم . وفى هذا الإطار ، فإن تزايد مؤتمرات التعليم وآخرها مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ ليعد مؤشرا هاما لأولوية قضية التعليم بالنسبة لرئيس الجمهورية .

---

(١) نجوى إبراهيم - مرجع سابق ص ١٤١ .

ب - مجلس الوزراء :

يعد مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة (الحكومة) . ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ورئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية (١) .

ويقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة وعند افتتاح دور الانعقاد للبرلمان برنامج الوزارة الذى يتضمن الخطوط العريضة للسياسات العامة فى شتى المجالات ومنها السياسة التعليمية .

ويتولى مجلس الوزراء عدة اختصاصات منها توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والإشراف على ترجمة السياسات العامة (ومنها السياسة التعليمية) إلى برامج وخطط عمل . إلى جانب إعداد مشروعات القوانين ومنها مشروعات قوانين التعليم مثل قانون الثانوية العامة رقم (٢) لعام ١٩٩٤ الذى وافقت عليه لجنة الخدمات بمجلس الوزراء ثم أحيل لمجلس الشعب (٢) .

ج - وزارة التعليم :

تتسم السياسة التعليمية بخصوصية بين السياسات العامة الأخرى بسبب ارتباطها ببناء الموارد البشرية للدولة وصقلها بالقيم والمبادىء الأخلاقية ، ويتطلب ذلك بالضرورة فترات زمنية طويلة ولهذا كان هناك حاجة كبيرة إلى تحقيق الاستقرار الداخلى للوزارة بعدم حدوث تغييرات وزارية متعاقبة لأن عدم الاستقرار النابع من تكرار تغيير الوزراء يؤدى بالتالى إلى تغيير السياسة التعليمية وتوجهاتها وهذا أمر ضد الصالح العام (٣) .

وفى الدول المتقدمة (الولايات المتحدة) تقوم وزارة التعليم الفيدرالية فى واشنطن بعرض السياسة القومية للتعليم على الكونجرس واعتمادها منه . وعند هذه الخطوة (اعتماد السياسة) تصبح ملزمة لجميع وزراء التعليم بغض النظر عن شخصية الوزير فهى سياسة ثابتة تراعى أولا الصالح العام على المستوى القومى .

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٢) وزارة التربية والتعليم . **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** - القاهرة - مطابع روزاليوسف - ص ٩٨ .

(٣) سلوى شعراوى جمعة - مرجع سابق ص ٤٦ .

بينما فى الدول النامية (مثل مصر) يختلف الوضع ، إذ تختلف السياسة وتتغير بتغير الوزراء فى أعلى السلم التعليمى وهو - بدون شك - ينعكس بالسالب على مدخلات ومخرجات العملية التعليمية (١) .

د - البرلمان :

من القوى الرسمية المشاركة فى صنع السياسة التعليمية فى الدولة ، وقد يتكون من مجلسين لكليهما سلطة التشريع ، كما هو الحال فى الكونجرس الأمريكى الذى يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، أو من مجلس واحد له سلطة التشريع كما هو الحال فى مصر ممثلا فى مجلس الشعب ، أما مجلس الشورى فلا يتمتع بسلطة التشريع (٢) .

ويشارك أعضاء البرلمان فى مناقشة قضايا التعليم وبنود السياسة التعليمية ، وتوجيه الاستجوابات والأسئلة حول أسباب تنفيذ السياسة ، وبعبارة أخرى يهتم البرلمان بدراسة الخطوط العريضة للسياسة التعليمية باعتبارها من السياسات العامة للدولة ، وعلى أساس أن البرلمان يمثل سلطة رقابية على أعمال الجهاز الحكومى (٣) .

ويختص البرلمان أساسا بالأمور التالية : (٤)

- إصدار القوانين .
- فرض الضرائب .
- مناقشة السياسة العامة .
- مناقشة الأزمات السياسية الكبرى .
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات .

---

(١) سعيد اسماعيل على - مرجع سابق ص ٣٠ .

(٢) إيهاب السيد أمام - مرجع سابق ص ١١٧ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٨ .

(٤) دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ - ص ١٦١ .

obeikandl.com

هـ - المجالس العليا :

تتسم عملية صنع السياسة التعليمية بوجود العديد من المجالس العليا المتخصصة فى مجال التعليم والتى تلعب دورا فى صنع السياسة التعليمية سواء فى الدول المتقدمة أم فى الدول النامية . وهذه الظاهرة لا تختص بها السياسة التعليمية فقط ولكن معظم السياسات العامة مثل السياسة الاقتصادية ، ولكنها تتنوع بصورة كبيرة فى التعليم بسبب اتساع المجال بين مراحل التعليم المختلفة (١) .

وفى الدول النامية (مثل مصر) يوجد المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى والمجلس الأعلى للتعليم الجامعى . وكل منهما يختص بالتخطيط لهذه المرحلة من التعليم . ومن المجالس الأخرى المتخصصة يوجد المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا الذى يتبع المجالس القومية المتخصصة ويرفع تقاريره لرئيس الجمهورية مباشرة (٢) .

و - مراكز البحوث :

تسهم مراكز البحوث التربوية فى توفير المعلومات لصانع القرار من خلال البحوث والدراسات التى تطلب فى مختلف مجالات التربية والتعليم ، وقد تكلف هذه المراكز ببحث مشكلة معينة أو قضية يحتاج صانع القرار إلى معلومات عنها ، ويشارك أعضاء هيئات التدريس بكليات التربية فى هذه الدراسات مما يجعلهم يشاركون بصورة غيرمباشرة فى وضع السياسة التعليمية (٣) .

---

(١) كمال المنوفى - السياسة العامة وأداء النظام السياسى فى على الدين هلال (محرر) **تحليل السياسات العامة** . مكتبة النهضة ١٩٨٨ - ص ٢٥ .

(٢) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا . " سياسة تطور التعليم فى مصر . " **المجالس القومية المتخصصة** - مارس ١٩٩٥ - الجزء الاول ص ؟؟ .

(٣) إيهاب السيد إمام . مرجع سابق ص ١٢ .

٢- المؤسسات شبه الرسمية وغير الرسمية :

أ - نقابة المعلمين :

وهى تنظيم نقابي يضم المشتغلين بالتعليم ولها تأثير واسع على صانع القرار التربوى وخاصة فى الغرب (١) .وتميل هذه النقابات إلي استخدام أسلوب المساومات الجماعية Collective Bargaining فى التأثير على صانعى السياسات ومتخذى القرار من أجل تحقيق مطالبهم والتى تتركز - فى معظم الأحيان - فى زيادة رواتبهم . وبوجه عام لها صوت مسموع ، وتستخدم الأسلوب الديمقراطى الحر فى تعاملها مع الأجهزة الحكومية الرسمية وغير الرسمية .

أما فى دول العالم الثالث (مثل مصر) ، فنجد أن نقابة المهن التعليمية هى أكبر تنظيم نقابى فى مصر إذ يتبع النقابة ٨٠٠ ألف مدرس (٢) . وواقع الأمر أن دور النقابة يختلف بصورة كبيرة عن دور نقابات المعلمين فى الغرب . وإن كانت فى الآونة الأخيرة أصبحت أكثر نشاطا ومشاركة مع وزارة التعليم فى اللجان والمؤتمرات القومية (٣) .

وفى كثيرمن الأحيان ، كان نقيب المعلمين هو وزير التعليم مثلما كان الحال مع منصور حسين . وغنى عن التأكيد ، أن فتح قنوات مباشرة بين وزير التعليم والنقابة له مزايا إيجابية عديدة يمكن أن تفيد القاعدة العريضة من المعلمين .

ب - جماعات المصالح :

وهى عبارة عن تجمعات ذات عضوية اختيارية أو إجبارية وتهدف - فى المقام الأول - إلى تحقيق مصالح أعضائها . وقد تلجأ فى سبيل ذلك إلى الضغط على السلطة السياسية لكى توجهها إلى الجهة التى تخدم مصالحها .

وبوجه عام ، لا تسعى جماعات المصالح إلى السلطة وإنما تهدف للتأثير على صانعى السياسات وتسعى للاقتراب منهم لتحقيق مصالح أعضائها (٤) .

---

1) Unesco World Education Report. 1995 Op. Cit. P. 85

(٢) صرح بهذا الرقم نقيب المعلمين دكتور مصطفى كمال حلمى فى كلمته التى ألقاها فى افتتاح مؤتمر التعليم الابتدائى ١٩٩٣ .

(٣) كما جاء على لسان أ/ أبو صالح الألفى فى لقاء مع البحث بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٢ .

(٤) نجوى إبراهيم - مرجع سابق ص ٢١١ .

obeikandl.com

من جماعات المصالح المتصلة بالتعليم فى مصر يوجد :
- الجماعات الإسلامية سواء داخل بعض المدارس أو خارجها .
- جماعات ناشرى الكتب الخارجية .
- جماعة أصحاب المدارس الخاصة .

ج - المجالس الشعبية :

من المفيد أن نذكر أن المجالس الشعبية لها دورهام فى الرقابة الشعبية على الأجهزة الإدارية والتنفيذية بالمحافظات المختلفة . ومن هذا المنطلق تستطيع المجالس الشعبية أن تلعب دورا بارزا ومؤثرا فى صنع السياسة التعليمية على أساس أن ممثليها من جميع فئات الشعب وعلى احتكاك دائم بهم ، ولذا فهى أقدر على معرفة عوامل الضعف والقوة فيه ، والتقدم بمطالبه ، والتأثير والضغط على صانعى السياسات حتى يتم توجيههم إلى الاتجاه الذى يخدم الغالبية العظمى من أبناء الشعب (١) .

ومن أجل تأكيد سلطة الشعب فوق الأجهزة الإدارية ، تقوم المجالس الشعبية المنتخبة بالرقابة على الأجهزة الإدارية لضمان عدم انحرافها عن الأهداف الموضوعة أو تحولها إلى أداة فى أيدى البيروقراطية ، فضلا عن أن المبادىء الديمقراطية التى تنادى بها السلطة التنفيذية ممثلة فى الحكومة تدعو الشعب إلى أن يقوم بدوره فى العمل الوطنى ، ويمكن تحقيق هذا الدور من خلال هذه المجالس الشعبية المنتشرة فى جميع المحافظات (٢).

د - الجمعيات الأهلية (غير الحكومية) :

تحدثنا فى البند السابق عن المجالس الشعبية ، ويتطرق الحديث هنا عن المشاركة الشعبية من خلال تكوين جمعيات أهلية غير حكومية يتكون أعضاؤها من أفراد متطوعين يسعون لخدمة البيئة من أجل الصالح العام وخطة التنمية القومية (٣) .

---

(١) محمد الهادى عفيفى وآخرون . **التربية ومشكلات المجتمع** . مكتبة الأنجلو المصرية . بالقاهرة .١٩٩٠ ص ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٣ .

(٣) جمال الدين دهشان - المشاركة الشعبية فى التعليم - **جريدة الاهرام** - مقالة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣١ .

وغنى عن الذكر أن الأفراد الذين يقومون بمثل هذه الأعمال التطوعية يزداد لديهم الشعور الوطني ويشعرون بأهميتهم وإنسانيتهم فى خدمة واقع متخلف يمكن أن ينهض فى حالة تكاتفهم وتعاونهم معا فى شكل جمعية أهلية غيرحكومية تخدم المجتمع والبيئة المحيطة .

والحقيقة إذا كانت المشاركة اشعبية ضرورية لخطط التنمية ، فإنها أكثر ضرورة وإلحاحا بالنسبة للتعليم نظرا لأهمية التعليم للمجتمع باعتباره جزءا من الأمن القومى للبلاد . وتتمثل مشكلة التعليم فى ارتفاع نفقات خدمات العملية التعليمية مما يجعل الحكومة - أى حكومة - غير قادرة على الوفاء بجميع متطلباته كما وكيفا (١) .

وقد ظهر الحل فى قيام الأفراد من خلال جمعيات أهلية بالإنفاق على بعض المدارس الرسمية وتزويدها بالمكتبات والمعامل ، وكذلك الإسهام فى نفقات إصلاح وترميم وبناء أبنية تعليمية جديدة ، والواقع أنه يوجد فى مصر الآن عدد من الجمعيات الأهلية غير الحكومية التى تحاول أن تتولى هذه الأمور . ومن هذه الجمعيات جمعية الرعاية المتكاملة لتلاميذ المدارس الابتدائية والجمعية المصرية للتنمية والطفولة (وسيأتى ذكرهما بشىء من التفصيل فى الفصل الرابع الخاص بعملية صنع السياسة التعليمية فى مصر) .

---

(١) المرجع السابق .

obeikandl.com

الخلاصة:

تناول هذا الفصل الإطار النظرى للرسالة حيث انقسم إلى أربعة أجزاء تناول أولها أسس صنع السياسة التعليمية وهى : الارتباط باحتياجات المجتمع وفلسفته التربوية والعقلانية ، وإقناع الرأى العام ، والواقعية وإمكانية التطبيق والشمول والتكامل والترابط والاستمرارية والمرونة ، وأخيرا النظرة المستقبلية .

بينما ركز الجزء الثانى على العوامل المؤثرة فى صنع السياسة التعليمية ، وعرض فيها أربعة عوامل تؤثر وتتأثر بعملية صنع السياسة التعليمية فى المجتمع ، وهى العوامل السياسية وفيها تستخدم الدولة سلطتها فى تخصيص الموارد المالية اللازمة لتقديم الخدمات التعليمية على أساس أن التعليم حق من حقوق المواطنة التى يكفلها الدستور (١) . كما حددت العوامل الاقتصادية كعنصر مؤثر فى صنع السياسة التعليمية بعد أن أصبحت الجوانب الاقتصادية هى التى تتمركز حولها حياة البشر بمختلف صورها وأشكالها . إن الصراعات بين الدول صارت تدور حول المصالح الاقتصادية والاستحواذ على أكبر قدر منها لضمان القوة الذاتية . وبعد العوامل الاقتصادية تجىء العوامل الاجتماعية التى تتنوع مدخلاتها ومخرجاتها من تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم إلى ثورة الاتصالات والمتغيرات الثقافية ، وكذا مشكلة تعليم الفتيات فى الريف والحضر . وجاء العنصر الأخير فى هذا الجزء حول الثورة العلمية والتكنولوجية وتأثيرها الكبير فى عملية صنع السياسة بوجه عام .

وفى الجزء الثالث ، عرضت خطوات وآليات عملية صنع السياسة التعليمية ، وقد ذكر سبع خطوات لعملية صنع السياسة التعليمية وهى : تحديد المشكلة ، وجمع الحقائق والتشاور ، وصياغة السياسات البديلة ، والنقاش العام ، واتخاذ القرار وتنيذ السياسة . وأخيرا التغذية الراجعة . أما الآليات فلقد تم جمعها وتصنيفها فى خمس مجموعات هى : بناء شبكة من قنوات الاتصال الفعال والدراسات والبحوث والتقارير وأوراق العمل واللجان المتخصصة والاجتماعات والندوات والمؤتمرات التربوية وأجهزة الإعلام والصحافة وتأثيرها على الرأى العام . ثم أخيرا ورش العمل ومداولات المائدة المستديرة .

---

(١) محمد الهادى عفيفى وآخرون – مرجع سابق ص ٣٣ .

وفى الجزء الرابع والأخير ذكرت المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية التى تلعب دورا فى عملية صنع السياسة التعليمية . وفى المؤسسات الرسمية ، ذكر رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ووزارة التعليم والبرلمان والمجالس العليا ومراكز البحوث . بينما فى المؤسسات غير الرسمية ذكر نقابة المعلمين وجماعات المصالح والمجالس الشعبية والجمعيات الأهلية (غير الحكومية) .

وخلاصة القول ، أن عملية صنع السياسة التعليمية لا تنبع من فراغ ولكن هناك بيئة تحكمها بظروفها ومؤثراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم هناك المؤسسات التى قد يختلف تأثرها وثقلها من زمن لآخر فى عملية صنع السياسة التعليمية ، مثلا جماعات المصالح والجمعيات الأهلية أصبح لها صوت مسموع وطلبات يعمل لها حساب ووزن فى التسعينيات عما كان الحال فى الثمانينيات .

وحتى فى حالة بلورة سياسة تعليمية جديدة بعد اتخاذها عددا من الخطوات واستخدامها لعدد من الآليات المتنوعة تظهر هناك الحاجة إلى أن تكون هذه السياسة تتسم بمجموعة من المبادىء التى لا يمكن التفريط فى إحداها .

وبانتهاء الحديث عن الجزء النظرى من الرسالة ، يكون الوقت قد حان لتنتقل الدراسة إلى التطبيق كما يتم فى الولايات المتحدة ومصر تمهيدا للمقارنة بينهما .